خلفية وأبعاد النظام المصرفي المقترح للضفة الغربية

وجدت في الضفة والقطاع مؤخرا عن مشروع لاقامة نظام
وانضح من خلال وسائل الاعلام ، ان هذا المشروع
على المستويات في الادارة الامريكية والاسرائيلية ، وبمتابعة
رؤوس الاموال في المناطق المحتلة، بل تعدى الامر
بعض واضحة لبعض رموز البرجوازية المحلية لتأييد الفكرة
بالاوساع بوضعها قيد التنفيذ .

التفاصيل الدقيقة لهذا النظام المصرفي المقترح لم
مصادر تمويله ومدى استقلاليته ،، ودوره في العملية
المناطق المحتلة ، الا ان الاعلان عن هذه الفكرة في
الحديث فيه عن اهتمام الادارة الامريكية "بتحسين
سكان المناطق المحتلة ، المرافق لاعادة تنشيط السياسة
المنطقة بعد هزيمتها في لبنان ، واعادة العلاقات بين
المصري والاردني ، ومطالبة نظام كامب ديفيد في مصر
الثقة مع سكان المناطق المحتلة ، يكشف وبوضوح ،
الحاسمة التي تتخطى الطابع الاقتصادي لهذا النظام
المقترح .

جديدا، ان دور النظام المصرفي في اى بلد يتعدى
المالية والحسابية الى التأثير المباشر وغير المباشر في سياسة
الاقتصادية ، واتجاهاتها عن طريق حجم القروض والفوائد ،
حجم الاستثمار ومجالاته، واذا اخذنا بعين الاعتبار
الاقتصادية لجميع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة اتجاه
، وخاصة في حقل الاستثمار ، خطوط حمراء لا يمكن
مستقبل مدى الاستقلالية المزعومة لهذا النظام المصرفي
المطلوب الموافقة الاسرائيلية عليه. انه من غير المنطق
اقتصاد الاسرائيلي وارباب الصناعة في اسرائيل ان يطلقوا
مصرفي في المناطق المحتلة، يعمل على تقويض جهودهم
دائما لتحويل اقتصاد المناطق المحتلة الى اقتصاد تابع
الاسرائيلي، وبالتالي لا يمكن السماح لهذا النظام
ما دام قد حاز على الموافقة الاسرائيلية" العمل على تقوية
البنية الانتاجية في المناطق المحتلة، وهذه النظرة
تتفق تمامامع ما توردة الصحف الاسرائيلية ، حول معالجة
بين عمال الارض المحتلة عن طريق تنشيط المشاريع
الانتاجية في هذه المناطق مثل شق الطرق وتعبيدها وغير
ذلك ان هذا المجال من المشاريع سيكون ضمن نطاق السياسة
للنظام المصرفي ، اذا تقرر انشاؤه . وبديهي انه من
شمل هذه الاستثمارات بعض الصناعات التي تسوق في
الغربية ، على ان تعتمد على اسرائيل في استيراد المواد
وسائل الانتاج.

قام بعض المسؤولين الاسرائيليين بفكرة النظام المصرفي ،
في الفترة التي تجهد فيها الحكومة الاسرائيلية نفسها البحث
للازمة الخانقة التي تعصف بالاقتصاد الاسرائيلي ، مما
ضرورة الاستفادةمن الموقع المميز للاراضي المحتلة، نتيجة
الى حد ما باقتصاديات البلدان العربية، للمساعدة بالخروج
الازمة ، اذ ان الاراضي المحتلة تشكل القناة التي تمر منها
كثير من البلدان العربية وخاصة النفطية الى ميزانية الحكومة
، ان تنشيط هذه القناة وتنظيم عملها سيكون حتما من
النظام المصرفي المقترح ، لا سيما وان المتحمسين لهذه الفكرة
مؤسس الغرب في المناطق المحتلة ، يطالبون الحكومات
الغربية الاعتراف والتعامل الرسمي مع البنوك المزمع اقامتها
الضفة وقطاع غزة.

هذه الطلبة اذا ما قدر لها ان تتم ، ستكون بداية لتطبيع
بين العمال العربي والاسرائيلي ومن ثم لاحقا الى زواج
بينهما، ستكون فيه المناطق المحتلة بمثابة قاعة لحفلة
وسيدفع عمال الارض المحتلة وكل كادحي شعبنا الثمن
هذا الزواج الباطل. ومن الطبيعي ان تسبق حفل الزفاف
من الاعداد والتحضير وتهيئة الجو بين الممثلين
رؤوس الاموال، وهنا يكمن بيت القصيد .

نطاب رؤوس الاموال، مهما كانت جنسيتهم ، لايمكن ان
استثمار اموالهم في مناطق غير مستقرة ، ولم يحسم مستقبلها
بعد، فالعلاقة بين حجم الاستثمارات والتطورات السائدة
بحيث لا يمكن ان يتجاهلها اى اقتصادي مهما كانت
وطنية ما يبدو فان اصحار فكرة "النظام المصرفي المستقل"
المحتلة ، قد وضعوا هذه الحقيقة في حساباتهم اذ
نجاح الحل الامريكي من خلال الاردن ومصر في توفير
شبه مستقرة على الاقل . لتنشيط استثمار رؤوس اموالهم ،
هذه مثاثر الترحيب المفرطة في بعض الصحف المحلية
والعربية – الاردنية ، وهذا الامر لا يثير استغرابنا ،
فهذه الفئة كانت دوما وما تزال "تفضّل" المطالب
مصالحهم جنونيا .

ان الحديث في حقل الاستثمار ، فان على هؤلاء ان
واحد، لايمكن ان يجدوها من خلال العمليات الحسابية
رؤوس اموالهم، ان جماهير شعبنا لا تملك ما
عشرات السنين من المعاناة والتضحية وعوائد هذا
محدده واضحة ولا يمكن التنازل عنها – حق
الدولة الوطنية المستقلة.

– سمير البرغوثي –

جانب من الاوامر العسكرية الاسرائيلية حول عمل البنوك في الضفة الغربية

صدرت خلال السنوات الماضية سلسلة من الاوامر العسكرية الاسرائيلية التي تحدد وسائل عمل البنوك في الضفة الغربية بهدف الحاقها بشكل كامل بالبنك المركزي الاسرائيلي، كما تحددهذه الاوامر الشروط المطلوبة لاقامة بنك في الضفة الغربية.

الامر العسكري رقم (٩)
حزيران ١٩٦٧

المادة – /٢/ يجوز للمفتش (وهو كل ضابط في الجيش الاسرائيلي وكذلك كل شخص تفوضه السلطات الاسرائيلية) ان يدخل الى اى بنك او مؤسسة للتسليف وان يطلب تقارير من كل مستخدم عن اية معاملة او مستند تحت سيطرته، في حوزته اوفي معرفته.

المادة – /٣/ يجوز للمفتش ان يأمر كتابة بتجميد اى حساب في اى بنك او مؤسسة للتسليف اذا رأى ذلك لازما لاى غرض من الاغراض المذكورة في هذا الامر.

المادة – /٤/ عقوبات : كل من اعاق المفتش عن تأدية وظيفته او رفض العمل بموجب الاحكام المذكورة في هذا الامر او خالفها يعاقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات او بغرامة مقدارها ١٠٠٠ ليرة (تعادل ١٠٠ دينار حسب اسعار تلك الفترة) او بكلتا العقوبتين معا.

الامر العسكري رقم (٢١)
حزيران ١٩٦٧

المادة /١/ البنك – يشمل اى فرع لبنك في المنطقة او اية مؤسسة مالية ومؤسسة للتسليف في المنطقة او اى فرع من فروعها.

المادة /٢/ ان الاموال النقدية لاى بنك يجب الا تبلغ ٣٠ بالمئة من مجموعة التزاماته ، بما في ذلك الرأسمال الاسهمي ، السندات ، سندات الدين ، الودائع الضمانات والالتزامات من اى نوع كان.

المادة /٣/ – يجوز للمسئول ان يودع نقود او اوراقا في اى بنك اوبنوك في المنطقة.

– يجوز للمسئول ان يدير اموال البنك كليا او جزئيا بما في ذلك استخدام مستخدمي البنك واقالتهم

هذا ومن المعروف ان السلطات الاسرائيلية كانت قد اصدرت في بداية حزيران ١٩٦٧ الامر العسكري رقم ٧ الذي حظرت بموجبه الاتجار وعقد الصفقات البنكية وقضى هذا الامر باغلاق جميع البنوك المحلية

وبعد ذلك بعام آخر صدر امر عسكري آخر يحمل الرقم ٢٢٥ حيث سمحت بموجبه افتتاح بنك او مؤسسة تسليف بعدالحصول على اذن رسمي من سلطات الحكم العسكري.

هذا ويلاحظ بانه بموجب هذه الاوامر العسكرية وغيرها فان افتتاح اى "بنك عربي" في الضفة الغربية لا يحمل من صفات العروبة الا اسمه فقط وسيكون في جوهره مصرفا اسرائيليا واداة لتقديم الخدمات للبنوك الاسرائيلية.

أخبار عمالية

تحصيل حقوق عمالية

حصل العامل وهبب فريد حامد ، على مبلغ ١٢٠ دينارا اردني ، وذلك بدل مكافأة عن مدة عمله لسنة في مصنع الاورجينال للحمامات الشمسه بالرام.

● العامل محمود جبران ، حصل على مبلغ ٥٠ دينار اردني، اثر انهاء عمله كحارس لدى احدى ورش البناء ، بعد ان امضى في العمل مده ٨ اشهر.

● فصل العامل نهاد جمعه من سكان بيتونيا من عمله في مصنع ابو العظام للطحينه، بحجة حضوره الى العمل متاخرا في احد الايام، هذا وقد اتصلت النقابة باصحاب العمل من اجل اعادته الى عمله.

● حصل العامل فضل محسن علوى من دير حرير على مبلغ ٢٠ دينار اردني وهي اجرته عن ٥ ايام كان صاحب العمل قد اوقفه فيها عن العمل بسبب الكساد الاقتصادي، وذلك بعد ان ترك العامل معمل البلاط الذى يعمل به في المزرعة الشرقية.

● اعاد اصحاب محل التنجيد – ازحمان بالمنطقة الصناعية برام الله العامل باسر لطفى الاشقر الى عمله بعد ان اوقفوه عن عمله لمدة اسبوعين بهدف فصله من العمل، وقد جرى الاتفاق على ان يحسب للعامل ايام التعطيل عن العمل.

● قامت ادارة مصنع المقادادى للسكويت بالمنطقة الصناعية رام الله، بفصل اربع عاملات من العمل، وبعد متابعة النقابة لقضيتهن تم الاتفاق مع ادارة المصنع على دفع حقوق العاملات القانونية المتمثلة في مكافأة عن مدة الخدمة والاجازات وبدل الاشعار.

● في مشغل سعيد للالسنة والخياطة لصاحبه وليداللفتاوى، حصلت العاملتين حنان البلبيسي وانيسة الطربغي على اجورهن المتاخره، كما حصلت العاملة سهام الطربغي على جزء منها وسيتم دفع الباقي خلال هذا الاسبوع.

نقابة بيت لحم

تشارك نقابة عمال المؤسسات العامة ولجنة العمل النطوعي في بيت لحم في مخيم عمل تطوعي لقطف الزيتون في هذا العام والذى سيتم رصد مردوده ودخله لصالح اللجنة والنقابة لتمويل برامجها كما سيتم توزيع جزء من المردود لصالح العمال المحتاجين وعائلاتهم.

نقابة طبية

تم تشكيل لجنة ثقافية للنقابة ، وقد باشرت باعداد خطه تستمر حتى نهاية العام الحالي وتشتمل على الندوات والمحاضرات واصدار مجلة حائط ومكتبة وتتضمن الخطة ايضا رحلات ترفيهيه للعمال.

وتجرى الاستعدادات لفتح عيادة طبيه في مقر النقابة لمعالجة العمال وعائلاتهم.

زيارات عمالية

قامت الهيئه الاداريه بثلاث زيارات لمواقع السكن حيث التقت بالعمال من توعيتهم وتنسيبهم للنقابة.

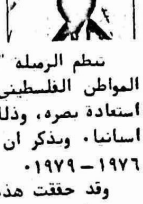

"الاتحاد" تقوم بحملة تبرعات لمساعدة مواطن من قباطيا

تنظم الرسلة "الاتحاد" منذ اسابيع حملة لجمع التبرعات لمساعدة المواطن الفلسطيني خالد كميل من بلدة قباطية قضاء جنين على استعادة بصره، وذلك بتغطية تكاليف سفره وعلاجه في احدى مستشفيات اسبانيا. وبذكر ان المواطن خالد كان معتقلا لاسباب امنية ما بين ١٩٧٦ – ١٩٧٩.

وقد حققت هذه الحملة حتى الان تجاوبا ملموسا اذ تم جمع مبلغ ٦٠٠ دولار و ١٦ الف شكل اضافة الى تذكرة سفر الى اسبانيا.

و"الطليعة" تهيب بقرائها وشعبنا الكريم والمؤسسات الوطنية الاستجابة مع حملة التبرعات لهذا الهدف الانساني النبيل.

يمكن تحويل التبرعات الى حساب رقم (٩٠١٦) في بنك باركليز – دسكونت / فرع وادى النسناس في حيفا (رقم الفرع/٦٩٤).